



AL - HAQ

استهداف الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الفاصل في قطاع غزة



مؤسسة الحق
ص.ب ١٤١٣
٥٤ الشارع الرئيسي، الطابق الثاني والثالث
مقابل دير اللاتين - كنيسة مار أندراوس
الإنجيلية - قاعة البروتستانت
رام الله - الضفة الغربية - فلسطين
هاتف: ٩٧٠ ٢ ٢٩٥٤٦٤٦ / ٧ / ٩
فاكس: ٩٧٠ ٢ ٢٩٥٤٩٠٣
الموقع الإلكتروني: www.alhaq.org



AL - HAQ

حمزة الددو

التصميم والإخراج الفني:

مؤسسة الحق

الناشر:

حقوق الطبع محفوظة

« مؤسسة الحق ٢٠١٩ »

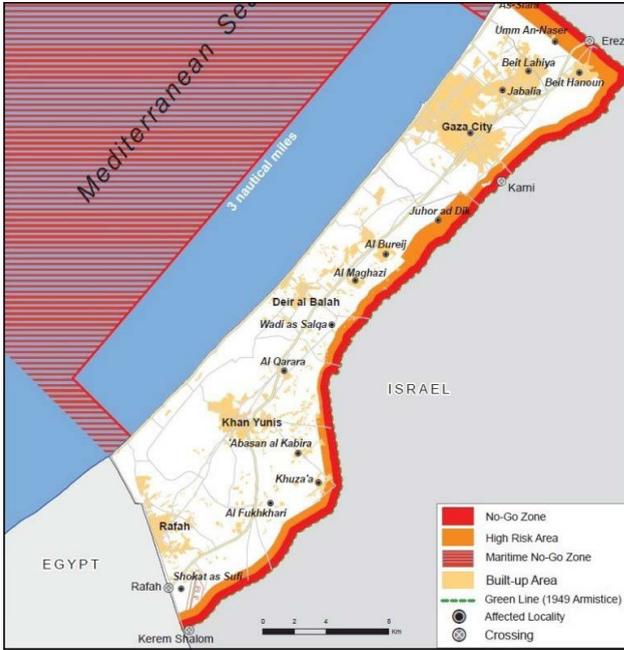
يمكن استخدام أي اقتباس يصل إلى ٥٠٠ كلمة دون إذن، بشرط ذكر الإسناد الكامل. لا يجوز إعادة إنتاج الاقتباسات الأطول من الحد الأقصى المذكور أو اقتباس فصول أو مباحث بكاملها أو نقلها من هذه الدراسة بأي شكل أو بأي وسيلة كانت، سواء إلكترونية أو آلية أو تصويرًا أو تسجيلًا أو غيره، أو تخزينها في أي نظام استرجاع من أي نوع، دون إذن خطي صريح من مؤسسة الحق.

استهداف الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الفاصل في قطاع غزة

تشكل المناطق الشرقية والشمالية لقطاع غزة والمحاذية للسياج الإسرائيلي الفاصل الذي أقامته دولة الاحتلال لفصل القطاع عن باقي أراضي فلسطين حوالي ٨٠٪ من الأراضي الزراعية في القطاع التي تقدّر بحوالي ١٨٥ ألف دونم،^١ وتمتاز بخصوبتها وانبساطها، فضلاً عن كونها خزّان الأراضي الزراعية الأخير في القطاع المحاصر.

تتعرّض هذه الأراضي إلى انتهاكات واعتداءات متواصلة وبشكلٍ متكرّر من سلطات الاحتلال في استهدافٍ واضحٍ للزراعة الفلسطينية والمزارعين/ات الفلسطينيين/ات منذ فرض الحصار الإسرائيلي عام ٢٠٠٧.

ومن أشكال الاعتداءات على الأراضي الزراعية: فتح مياه العبارات وغمر مئات الدونمات الزراعية، وتجريف الأراضي، ورش المبيدات الزراعية بمواد سامة مدمرة للمحصول، وإطلاق النار على المزارعين/ات في المنطقة. وتتكاثر هذه الأشكال في تدمير القدرة الزراعية الإنتاجية المتبقية في قطاع غزة على إثر الحصار الذي تفرضه دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٧.



المناطق المحاذية للسياج الفاصل

١ جرادة، عبد القادر. بحث حول وضعية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة المعوقات والحلول. جمعية التنمية الزراعية، ٢٠٠٦.

”المنطقة العازلة“

بأساليب قمعية يمنع الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين/ات في قطاع غزة من الوصول إلى ٦٢,٦ كم^٢ (٦٢,٦٠٠ ألف دونم) التي تشكّل ١٧٪ من أراضي القطاع بشكل عام، وتشكّل هذه حوالي ٣٥ - ٣٠٪ من الأراضي الزراعية، والتي تقع ضمن ما يسمّى ”بالمناطق العازلة“ المحاذية مباشرةً للسياج الفاصل بين شرق وشمال قطاع غزة ودولة الاحتلال الاسرائيلي. وتقدّر الخسارة السنوية بأكثر من ٥٠ مليون دولار بسبب عدم القدرة على الزراعة في هذه المناطق التي كان يزرع بها حوالي ٥٠٪ من الحمضيات التي ارتبطت تاريخيًا بقطاع غزة قبل انحسارها بسبب الاحتلال.



المنطقة العازلة على امتداد قطاع غزة من الجنوب إلى الشمال

فرض ما يسمى ”بالطوق الأمني“^٢ بعد انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من القطاع عام ٢٠٠٥ على أرض الواقع حتى أقرّ بشكلٍ رسمي عام ٢٠١٠. في هذه المرحلة أعلن الاحتلال في منشوراتٍ أقيمت من الجو في المناطق الحدودية عن المناطق الممنوع دخولها، ووصلت متوسط حتى ١٥٠ مترًا داخل القطاع إلا أنّها وصلت إلى ٥٠٠ مترًا في بعض المناطق، وهي مساحات كانت سلطات الاحتلال قد جرّفتها وسوّتها بالأرض تدريجيًا خلال انتفاضة الأقصى أي ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٦ في الوقت الذي بدأت به المضايقات والاعتداءات بحق المزارعين في المنطقة، وتجري عمليات التجريف بشكلٍ دوري في هذه المنطقة حتى يومنا هذا.

وعلى إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر عام ٢٠٠٨، وسّع الاحتلال دائرة الاستهداف

٢ منطقة محاذية لسياج الفصل العنصري مع قطاع غزة يمنع الدخول إليها وتدخل في عمق أراضي الفلسطينيين.

والتجريف إلى مسافات تصل إلى ١٠٠٠-١٥٠٠ مترًا وأحيانًا أكثر من ذلك، إلا أنّ استهداف هذه الأماكن لم يكن منتظمًا ودائمًا كما هي حال الأراضي التي تقع ضمن نطاق ٣٠٠ متر، والتي أشارت إليها مناشير ألفاها جيش الاحتلال على قطاع غزة لأول مرة في عام ٢٠٠٩ وحذّر بها من مغبة الاقتراب أكثر من ٣٠٠ متر من السياج الفاصل.^٣

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٢، نصّ الاتفاق بين دولة الاحتلال وحركة حماس على تقليص «المنطقة العازلة» إلى ١٠٠ متر فقط، وهو ما لم تلتزم به سلطات الاحتلال عمليًا حتى الآن.

تمنع سلطات الاحتلال المزارعين والرعاة والصيادين والصحفيين وغيرهم من الوصول إلى هذه المناطق والاستفادة منها، إذ تعدّ المناطق المحاذية للسياج الفاصل محفوفة بالمخاطر حتى لو كان التواجد على مسافة تزيد عن ٣٠٠ مترًا التي تشكل المنطقة العازلة الإسرائيلية. وتطلق قوات الاحتلال النار وقذائف المدفعية بشكلٍ دوريّ تجاه كل من يقترب ويدخل هذه المناطق، فقد سجّلت أكثر من ١٣٠٠ حالة إطلاق نار بين الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٧ على المزارعين والصيادين والعاملين في المناطق الشرقية من قطاع غزة، حتى بداية مسيرات العودة التي أدّت إلى استشهاد ١٦١ فلسطيني/ة وإصابة أكثر من ٣٠٠٠ آلاف آخرين.^٤

وتوثّق مؤسسة الحق إطلاق جنود الاحتلال المتمركزين خلف السياج الفاصل النار دومًا وبشكلٍ متقطع على المزارعين/ات الفلسطينيين/ات، وأحيانًا إطلاق نار عشوائي يستهدف كل حركة في «المنطقة العازلة» ما يجعلها منطقة خطيرة. ويتجاوز إطلاق النار المنطقة العازلة ويصل أحيانًا إلى أكثر من ٦٠٠ متر حسب الشهادات التي وصلت مؤسسة الحق.

ويروي المزارع م.أ.حادثة إصابته قائلًا:

..في حوالي الساعة ١٤:٣٠ من مساء يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/١٢/١، ذهبت إلى أرضي المذكورة، لكي أتابع العمل مع زملائي العمال وعددهم ٧، وللإشراف على زراعة محصول البامية. وعندما وصلت للأرض كان العمال قد أنهوا عملهم للتو، فجلست معهم قليلاً لشرب الشاي، ثم قررنا مغادرة الأرض والعودة لمنازلنا. في الأثناء ومع حوالي الساعة ١٥:٣٠ مساءً، بينما كنت أسير مع العمال من الشرق للغرب وظهري للسياج الحدودي الفاصل، ونحن نبعد عن السياج بما يزيد عن ٦٠٠ متر، سمعت صوت إطلاق نار من

٣ "بين الجدار والسندان" مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ٢٠١٠: <https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_special_focus_2010_08_19_arabic.pdf>

٤ "أين الحد؟" مسلك، ٢٠١٨: <<https://features.gisha.org/%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF/>>

جنود الاحتلال المتواجدين فوق أبراج المراقبة نحونا، وعندها شعرت بأن شيئاً معدنا ضرب ساقَيّ الاثنتين، وأحسست بما يشبه الماس الكهربائي، فسقطت على الأرض وأنا أشاهد الدماء تسيل من ساقَيّ الاثنتين، وكنت أشعر بألم شديد مكان إصابتي. وحينها حملني زملائي العمال وأبعدوني عن المكان، ثم اتصل أحدهم بالإسعاف، فيما حاول بعض العمال عمل إسعافات أولية لمكان إصابتي في الساقين. وبعد نحو نصف ساعة وصلت سيارة إسعاف ونقلتني للمستشفى الاندونيسي في بيت لاهيا، حيث عندما وصلت تفقدني الأطباء وأجروا لي صور أشعة، ثم أبلغوني بأنني قد أصبت بطلق ناري اخترق ساقِي اليسرى من أسفل الركبة، واستقر في ساقِي اليمنى أسفل الركبة كذلك، وقرروا بأن أجري عملية جراحية فوراً، لنزع الطلق الناري من ساقِي...°

إغراق الأراضي الزراعية

ابتدأت سلطات الاحتلال منذ عام ٢٠١٣ بنمطٍ مستحدث من أشكال استهداف الأراضي المحاذية للسياس الفاصل، وتمثّل ذلك في فتح عِبّارات المياه المتجمّعة في شتاء كلّ عام منذ ذلك الحين باتجاه الأراضي الزراعية في قطاع غزّة ما يتسبّب بإغراقها وغمرها بالمياه وتدمير المزروعات. وتتجاوز الأراضي المغمورة المنطقة العازلة إلى مسافات ومساحات شاسعة جدًّا حسب كمّيات المياه التي يتم إطلاقها.

فقد استهدفت سلطات الاحتلال أراضي الفلسطينيين/ات في قطاع غزّة منذ بداية العام الجاري (٢٠٢١) مرتين بفتح سدود وعِبّارات تجميع المياه في ٢٠ كانون ثاني و١٧ شباط، شرقي بيت حانون ومدينة غزّة على التوالي. تسبّبت الحادثة الأولى بغرق ٣١٠ دونمات زراعية بشكلٍ مباشر، في حين أغرقت الحادثة الثانية حوالي ٦٠٠ دونم زراعي شرق مدينة غزّة بالإضافة إلى ١٠٠ دونم زراعي شرق بيت حانون. عمليات الإغراق التي تؤدي إلى خسائر عديدة منها خسارة المحصول الزراعي وإغراق شبكات الري والآبار هذا بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية الفادحة.

يقول المزارع ع.ح في روايته للاعتداءات لمؤسسة الحق قائلاً:

بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٢١، قامت قوات الاحتلال المتمركزة خلف السياج الحدودي، مقابل منطقة الطاقة شرق حي الشجاعية شرق مدينة غزّة، بفتح سدود وعبارات ضخمة، أقامت في المنطقة المذكورة، منذ سنوات طويلة لتجميع مياه الأمطار، باتجاه أراضينا الزراعية المتواجدة في المنطقة بدون سابق إنذار، علماً بأن قطاع غزّة كان قد شهد خلال تلك الفترة سقوط أمطار غزيرة على مدار يومان، فتسببت مياه الأمطار الغزيرة المتجمعة في العبارات والسدود، بإغراق مساحات واسعة من أراضينا الزراعية بالكامل، وأدت لخسارة كل محاصيلنا الزراعية، التي كنا ننتظر حصادها في هذه الأيام، وغمرت المياه أراضينا بالكامل، ودمرت مزروعاتنا، وأغرقت كافة شبكات الري والآبار المقامة في أراضينا... وقمنا بإعادة استصلاح جزء من الأرض، واشترينا كميات من النايلون والأسلاك، وقمنا ببناء أنفاق زراعية «حمامات» على مساحة دونم وربع تقريباً من أرضنا، وكذلك قمنا باستصلاح أجزاء من أرضنا مساحتها ١٥ دونم تقريباً، وقمنا بزراعتها ببذور البازيلا وال فول والشعير والكوسا والبامية والباذنجان، في محاولة منا لتقليل خسائرنا المادية من جراء إغراق الاحتلال لأراضينا بشكل متعمد. وفي حوالي الساعة ٦:٠٠ من

٦ "الزراعة: الاحتلال أغرق ٣١٠ دونمات بالكامل وتضرر ١٢٧ أخرى." وزارة الزراعة - غزّة، ٢٠٢١: <<https://moa.gov.ps/?p=5860>>



الأراضي المغمورة شرق مدينة غزة، كانون ثاني 2020

صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٢١|٢|١٨، عاودت قوات الاحتلال فتح عبارات وسدود مياه الأمطار، مرة ثانية وبشكل متعمد نحو أراضينا، حيث منذ ثلاثة أيام يشهد قطاع غزة منخفض جوي وأمطار غزيرة، ما تسبب في إعادة إغراق أراضينا المزروعة بالكامل، على امتداد نحو ٥٠٠ دونم حسب تقديرات أولية من وزارة الزراعة بغزة، ما تسبب في فقدان محاصيلنا المزروعة، وتلف شبكات الري والأنفاق الزراعية، وتكبدينا خسائر مادية كبيرة، وأنهى أي أمل لنا بالاستفادة من أراضينا لوقت طويل جداً، حتى تجف التربة التي غمرتها كميات كبيرة من المياه، لكي نعيد زراعة محاصيلنا.^٧

ووثقت مؤسسة الحق قيام سلطات الاحتلال بفتح عبارات المياه في شهر كانون ثاني من العام الماضي (٢٠٢٠) فقد تضرر آنذاك أكثر من ٩٢٠ دونم من الأراضي الزراعية والمشاريع الحيوانية مثل تربية النحل وغيرها، وقدّرت وزارة الزراعة الخسائر آنذاك بحوالي ٥٠٠ ألف دولار.^٨

٧ إفادة رقم ٥١/٢٠٢١.

٨ "بقيمة (٥٠٠ ألف دولار) خسائر فتح الاحتلال لسدود تجمع مياه الأمطار." وزارة الزراعة - غزة، ٢٠٢٠:

<<https://moa.gov.ps/?p=2008>>



الأراضي المغمورة شرق مدينة غزة، كانون ثاني 2020

ويروي المزارع ع.ش ما حصل معه العام المنصرم قائلاً:

في حوالي الساعة ٦:٣٠ من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/١/٥، تلقت اتصال هاتفي من أحد المزارعين جبراني في الأرض ، وأبلغني بأن أراضنا وأراضي المزارعين المجاورة لأرضنا، الواقعة بجوار محطة الطاقة القديمة شرق الشجاعية على امتداد المنطقة الحدودية شرق مدينة غزة تم إغراقها بالكامل، بسبب فتح قوات الاحتلال بشكل متعمد لسدود وعبارات تجميع مياه الأمطار، التي تقيمها قوات الاحتلال خلف الحدود للشرق من أراضينا الزراعية المحاذية للحدود، فتحررت على الفور لاستطلاع الأمر ومعرفة حجم الأضرار. علماً بأن أراضينا وأراضي المزارعين المجاورة، مزروعة بمحاصيل شتوية كالقمح والشعير والبقول والبازيلاء والبصل والسبانخ والفجل والعدس. وعندما وصلت للمنطقة رأيت أراضنا وأراضي المزارعين على امتداد نحو ١٠٠٠ دونم في المنطقة غارقة بالمياه بشكل كامل، وتم تدمير المحاصيل الزراعية بالكامل من جراء فتح قوات الاحتلال سدود مياه الأمطار من الجانب الاسرائيلي من الحدود، بالإضافة إلى تدمير شبكات الري بالكامل، وعليه فقدت أنا وباقي المزارعين في المنطقة محاصيلنا الزراعية وتكبدنا

خسائر مادية فادحة. وبفعل إغراق قوات الاحتلال لأراضيها سوف نفقد مصدر رزقنا الوحيد، التي تعتاش منه أسرنا على مدار عدة أشهر. وفي صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/١/٩، وأثناء وصولي لتفقد أرضي في حوالي الساعة ٩:٠٠ صباحًا، تفاجئت بفتح قوات الاحتلال السدود وعبارات تجميع مياه الأمطار، مرة أخرى باتجاه أراضيها الزراعية، وأغرق الاحتلال أراضيها الزراعية للمرة الثانية في غضون أقل من أسبوع، حيث تحتاج أراضيها لعدة أشهر لمعاودة الاستفادة منها وزراعتها مرة أخرى. وأقدر خسائري بمبلغ ٢٠ ألف دولار ما بين محاصيل وشبكات ري، وكل من حولي من مزارعين تضرروا مثلي،^٩

وتكررت حوادث فتح المياه في سنوات أخرى سابقة مثل عام ٢٠١٦ حيث أغرقت دونمات عديدة كذلك الحال، وأيضًا في عام ٢٠١٧، وجلها عادةً خلال شهر شباط تحديدًا شرق مدينة غزة.

رش مبيدات الأعشاب

يعدّ رش مبيدات عشبية في محيط الجدار الفاصل مع قطاع غزة من الأساليب الأساسية في جرد الغطاء النباتي والزراعي الفلسطيني تحت حجج أمنية. إذ تقوم سلطات الاحتلال برش هذه المناطق المحاذية للسياج بشكلٍ دوريّ بحجّة الحفاظ عليها كمناطق مفتوحة سهلة المراقبة.

بدأت سلطات الاحتلال القيام بهذه السياسة منذ عام ٢٠١٤، ومنذ ذلك الحين ترش المناطق المحاذية بشكلٍ دوري كل عام في فصلي الربيع والخريف من كل عام. وتشير التقديرات إلى تدمير ١٤٠٠٠ دونم زراعي والمحاصيل المزروعة فيها خلال الأعوام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ باستخدام هذا الأسلوب.

أحدث حوادث الرش حصلت في ٢٠٢١/٢/٢١ وفقاً لتوثيقات مؤسسة الحق، ورشّت طائرات الاحتلال خلالها مساحات واسعة من الأراضي المحاذية للسياج الفاصل شرق محافظة خان يونس. ويقول المزارع م.ن في روايته لما حصل لمؤسسة الحق:

ومنذ حوالي شهر قمت بزراعة أرضي والأرض المستأجرة بمحصول القمح، وبالعادة أتوجه للعمل في الأرض والمزرعة في ساعات الصباح الباكر ويستمر عملي حتى ساعات المساء. في حوالي الساعة ٦:٣٠ صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٢١/٢/٢١، وصلت كالمعتاد إلى أرضي وباشرت العمل بمتابعة المزرعات والاعتناء بالدواجن لحوالي ٥ ساعات، وفي حوالي الساعة ١١:٣٠ صباحاً، بينما كنت متواجداً في أرضي شاهدت طائرة إسرائيلية صغيرة "صفراء اللون" تحلق على مستوى منخفض على ارتفاع حوالي ٣٠ متر، وتقوم برش مبيدات الأعشاب فوق الأراضي الواقعة على طول السياج الحدودي الفاصل شرق خان يونس انطلاقاً من بلدة خزاعة ووصولاً إلى بلدي عسان الكبيرة وعسان الجديدة المحاذيتان لبلدتنا من الجهة الشمالية، وخلال ذلك كنت أشاهد تطاير مواد ومبيدات بيضاء اللون تقوم الطائرة برشها وتصل إلى الأراضي الزراعية الواقعة على بعد مئات الأمتار غرب السياج الحدودي، حيث كان الهواء يحمل رذاذ المبيدات باتجاه أراضينا، كما أنني كنت أشعر بحرقة في وجهي وعيني بسبب رش المبيدات في المكان. بقيت أتابع عملية الرش حيث واصلت الطائرة رش المبيدات حتى الساعة ١٢:٣٠ مساءً تقريباً ثم غادرت الأجواء، وبعد انتهاء عملية الرش تفقدت أرضي ولم ألاحظ أي شيء على المزروعات وفي ساعات المساء غادرت المكان وعدت لمتزلي الذي يقع وسط البلدة ويبعد عن أرضي حوالي ١٥٠٠ متر. وفي صباح اليوم التالي توجهت كالعادة إلى أرضي لمتابعة

المزروعات وعند وصولي لاحظت وجود بقع صفراء تملأ سنابل القمح في أرضي، وشاهدت أيضاً بقع مماثلة طالت عشرات الدونمات المزروعة بالقمح والتي تعود لمزارعين آخرين من أقاربي. وبعدها اشتريت دواء للمزروعات وقمت برش محصول القمح لمحاولة عدم إتلاف المحصول وعدم تكبدي خسائر كبيرة بسبب عملية الرش. علماً بأنها ليست المرة الأولى التي تقوم الطائرات الإسرائيلية برش المبيدات وإتلاف مزروعاتنا وتكبيدنا خسائر، ففي نفس الموعد من كل عام تقريباً، تكرر قوات الاحتلال عملية رش المبيدات، وقد تضررنا عدة مرات في أوقات سابقة بسبب عمليات الرش التي تقوم بها طائرات الاحتلال^١

وفي شهر كانون الثاني ٢٠٢٠ رشّت سلطات الاحتلال حوالي ٢٠٠٠ دونم زراعي بالمبيدات الكيماوية ما أدى إلى إلحاق قطاع الزراعة بخسائر تقدّر بحوالي ١,٢٥ مليون دولار أمريكي.

ويروي المزارع م.ح الحادثة لمؤسسة الحق بقوله:

وبعد نحو ١٠ دقائق من إشعال الكوشوك وتأكد الجنود من أن الرياح اتجاهاها للغرب، شاهدت طائرة إسرائيلية لونها أصفر تحلق من جهة الشمال باتجاه الجنوب، وكانت تقوم برش المبيدات الضارة فوق أراضي المزارعين الممتدة على طول المنطقة الحدودية، وكانت الطائرة ترش المبيدات من ارتفاع منخفض، وتحلق داخل الأراضي الزراعية المتواجدة على مسافة تتراوح ما بين ١٥٠-٢٠٠ متر تقريباً فوق أراضي المزارعين الفلسطينيين. وقد استمرت الطائرة الإسرائيلية في عملية رش المبيدات الضارة فوق أراضي المزارعين، لنحو ثلاث ساعات متواصلة، كانت خلالها الطائرة تحلق ذهاباً وإياباً فوق الأراضي الزراعية وترش المبيدات دون توقف. هذا الأمر دفعني أنا وأولادي وباقي المزارعين في المنطقة، لترك أعمالنا في العناية بالأرض وبالمحاصيل الزراعية، ومغادرة المنطقة خوفاً من استنشاق رذاذ المبيدات الضارة التي ترشها الطائرة الإسرائيلية، لأن هذا الرذاذ بحسب اتجاه الريح يصل لمسافات قد تصل إلى ٣٠٠-٤٠٠ متر فأكثر داخل أراضينا الزراعية. وهذه المبيدات الضارة التي ترشها قوات الاحتلال فوق المحاصيل الزراعية، تهدف من خلالها لإبقاء المناطق الحدودية مكشوفة بالكامل للجنود، ولجعل المنطقة مفتوحة ولا تنمو فيها الأشجار والمزروعات لأغراض عسكرية، غير أنها تسبب في تلف محاصيلنا المزروعة بالكامل، وتؤثر على التربة لفترات طويلة، فتجعلنا غير قادرين على زراعة الأرض مرة أخرى، وذلك يكلفنا خسائر مادية كبيرة، وتنعكس هذه الخسائر على المستوى المعيشي

١. إفادة مؤسسة الحق رقم ٦١/٢٠٢١.



لأسر المزارعين في المنطقة، حيث لا يوجد مصدر رزق آخر لإعالة أسرنا غير عملنا في الزراعة. وفي صباح اليوم التالي الأربعاء ١٥/١١/٢٠٢٠، عاودت طائرة إسرائيلية رش المبيدات الضارة مرة أخرى فوق الأراضي الزراعية القريبة على امتداد السياج الفاصل. ما تسبب في خسارتي لمحصول السبانخ والسلق والخس بالكامل، وهذه المحاصيل مزروعة على مسافة نحو ٢٠٠-٣٠٠ متر من السياج الفاصل، وتسبب كذلك في تضرر المحاصيل الأخرى المزروعة في الأرض''

وفي حادثة شبيهة في كانون الثاني لعام ٢٠١٨ تضررت حوالي ٢٣١٠ دونمات وزادت الخسائر عن ١,٣ مليون دولار. وهو ما حدث في السنوات السابقة مثل ٢٠١٥ حيث رشت سلطات الاحتلال جويًا حوالي ١٧٦٤ دونمًا زراعيًا، ما يعبر عن نمطٍ مقصودٍ من الانتهاكات الدورية.

تجريف الأراضي

تنتهج سلطات الاحتلال أسلوب التجريف لتدمير الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الفاصل بشكلٍ متواصل فقد وثّق مركز الميزان تجريف حوالي ٣٥٪ من الأراضي المزروعة منذ عام ٢٠٠٠، وهي عمليات جرف بدأ الاحتلال بتنفيذها منذ الانتفاضة بمحاذاة السياج الحدودي على مسافة ٥٠٠ مترًا ووصلت عمليات التجريف إلى حوالي ١٠٠٠ متر بعيداً عن السياج الحدودي في بعض المواقع. منها على سبيل المثال ٢٥ كم^٢ جرّفت في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٢.

وثقت مؤسسة الحق العديد من حالات التجريف والتي ينفّذها الاحتلال بشكلٍ متواصل في كل عام، ويلاحظ أنّ آليات وجرافات الاحتلال تتوغل داخل أراضي قطاع غزّة على مسافة عشرات وأحياناً مئات الأمتار وتقوم بتجريف الأراضي الزراعية وشبكات الريّ وكل ما يقوم على هذه الأراضي. وتنتشر سلطات الاحتلال مناشير متناقضة أحياناً تحذّر فيها المزارعين/ات بتجاوز «الأرض المسموحة للزراعة» على مسافة ١٠٠ متر وأحياناً على مسافة ٢٠٠ متر دون وجود معايير واضحة وثابتة.

يروى المزارع إ.ق ما حدث معه قائلاً:

في حوالي الساعة ٧:٠٠ صباح يوم الأربعاء الموافق ١٦/١٢/٢٠٢٠، توجهت إلى الأرض برفقة عدد من المزارعين لمتابعة أعمال الزراعة كالمعتاد، وواصلنا عملنا والاعتناء بالمزروعات لنحو ساعتين، وكانت المنطقة هادئة جداً، وفي حوالي الساعة ٩:٠٠ صباحاً، فوجئت بتوغل عدد من الآليات والجرافات العسكرية الاسرائيلية في المنطقة وكانت قادمة من جهة الشمال على امتداد السياج الحدودي وبدأت بأعمال تسوية وتجريف مقابلنا. بقيت انا والمزارعين الذين كانوا برفقتي في المنطقة لمتابعة ما يحدث، وخلال ذلك شاهدت عدد من جنود الاحتلال ترحلوا من الآليات العسكرية، ووضعوا لافتات داخل الأرض على بعد حوالي ١٥٠ متراً من السياج الحدودي، كما وضعوا لافتات مماثلة في عدد من الأراضي المجاورة، واستمرت الجرافات العسكرية بأعمال تسوية وتجريف في الأراضي المحاذية للسياج الحدودي مقابلنا لنحو ساعة ونصف، ثم غادرت المنطقة وتوجهت جنوباً على امتداد السياج الحدودي باتجاه مدينة رفح وتحديداً شرق بلدة الشوكة المجاورة لبلدة الفخاري من الجهة الجنوبية^{١١}



وفي شهادتٍ أخرى حدّر جنود الاحتلال المزارعين/ات من الزراعة على مسافات تتجاوز ٢٠٠ متر وأحياناً على مسافة ١٠٠ متر في نمطٍ غير واضح ومصّحّ به للمناطق الممنوع زراعتها.

تحليل قانوني

تخالف ممارسات الاحتلال القانون الدولي الإنساني، إذ تنصّ المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة أنّ «تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية» يعدّ انتهاكاً جسيماً. وفي حين تنصّ المادة ٤٨ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على التمييز بين الأعيان المدنية والعسكرية وهو ما ينطبق على الأراضي الزراعية، فإنّ المادة ٥٤ تنصّ بشكلٍ جليّ على حظر مهاجمة كل ما هو ضروري لبقاء السكان المدنيين «بقصد تجويعهم وحملهم على النزوح» وتذكر «المناطق الزراعية» بالاسم.

للتواصل مع المؤسسة على المواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي

موقع مؤسسة الحق: www.alhaq.org



صفحة مؤسسة الحق على الفيسبوك: www.facebook.com/alhaqorganization



صفحة مؤسسة الحق على تويتر: www.twitter.com/AlHaq_org



قناة مؤسسة الحق على الفيديو: www.vimeo.com/alhaq



قناة مؤسسة الحق على اليوتيوب: www.youtube.com/Alhaqhr



الهواتف الذكية



٥٤ الشارع الرئيسي، الطابق الثاني والثالث – مقابل دير اللاتين
كنيسة مار أندراوس الإنجيلية – قاعة البروتستانت



ص.ب ١٤١٣ – رام الله – الضفة الغربية – فلسطين



هاتف: ٩٧٠٢ ٢٩٥٤٦٤٦ / ٧



فاكس: ٩٧٠٢ ٢٩٥٤٩٠٣



www.alhaq.org





AL - HAQ

مؤسسة "الحق" - القانون من أجل الإنسان، هي مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية، غير حكومية ومستقلة، مقرها مدينة رام الله - الضفة الغربية، تأسست عام ١٩٧٩ من قبل مجموعة من المحامين الفلسطينيين؛ بهدف توطيد مبدأ سيادة القانون، وتعزيز وصوصن حقوق الإنسان واحترامها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتمتع «الحق» بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، وعضوية الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان، وعضوية الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عضوية الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، ولجنة «الحقوقيين الدولية - جنيف»، وعضو مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. تلقت الحق جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الانسان لعام ٢٠١٨، وجائزة حقوق الإنسان والأعمال لعام ٢٠١٩.

ينصب عمل «الحق» على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ومتابعتها، بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم عن طريق التوعية بمخاطرها وآثارها، والعمل على تقديم مرتكبي الجرائم الدولية أمام القضاء سواء الوطني منه أو الدولي. وتقوم «الحق» بإعداد الأبحاث والدراسات والمداخلات القانونية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بالاستناد إلى القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تنظم «الحق» حملات محلية وعالمية خاصة بقضايا وانتهاكات حقوق الإنسان، وتتصل بهيئات دولية وإقليمية ومحلية مختلفة وتستخدم آليات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن. كما تقوم «الحق» وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومنظمات الدولة ذات العلاقة، بالعمل على إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية في القوانين والتشريعات والسياسات الفلسطينية. وأسست «الحق» مركزاً تطبيقياً للقانون الدولي، ليساهم في بناء قدرات نشطاء وناشطات حقوق الإنسان والصحفيين/ات والمحامين/ات على المستويين المحلي والإقليمي، وبرنامج عمل في البعد الدولي يهدف لتبادل الخبرات والعرفة القانونية ارتباطاً بتطبيقاتها ودروسها المختلفة تجمع بين النشطاء الأكاديميين المحليين وبين الدوليين إضافة إلى طاقات النقاش المتخصصة، للمساهمة في التأثير في الفقه القانوني الدولي. لدى الحق مكتبة قانونية متخصصة توفر الخدمة للباحثين ولجمهور المهتم في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان.

